

ما يكفيلك وولدك ولما تقوله عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله  
لا تفتن لاحد الخصم حتى تسهم كلام الاخر فانك اذا سمعت  
كلام الاخر علمت كيف تقضي رواه احمد وابوداود والنزدي  
بمعناه ولان القضاء لقطع المنازعة والمازعة هذا تقدم  
الاذكار ولا يصح والاجتهاد في حديث هند لانهم يكن قضاء  
وانما كان قنودا واعانة لها على الخدم له الايري انهم تدع  
الزرجية ولم تقم البيعة ويحتمل ان اباسمعيان كان حاضرا في  
غير ذلك المجلس **الا ان يحضرون يقوم مقامه** اي مقام  
الغائب **كالوكيل** بانابنته **والوصي** بانابته السرخ يعق من  
جهة القاضي فيمنذ يجوز الحكم على الغائب لانها بقوم ان  
مقامه وكان حاضرا والحكم عليه وتعيين الوصي بانابته السرخ  
احتمل ان عن المستحسن جهة القاضي فان فيه اختلاف الروا  
كذا نقله صاحب الفصول عن المحيط والديج وتفسير المستخر  
ان ينصب القاضي وكذا عن الغائب لسمع الخصومة  
عليه وكذلك لو احضر رجل غير عند القاضي لسمع الخصومة  
عليه والقاضي يعلم ان مستخر ليس خصمه والقاضي لا يسمع  
الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم اختفى  
في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعدما بعث امانه الودان  
ونودي على باب داره **او يكون ما يدعي على الغائب**  
**سمي الما يدعي على الحاضر** فيمنذ يجوز الحكم على الغائب  
ايضا وهو نوعان احدهما ان يكون ما يدعيه على الحاضر

والغائب

بين

والغائب شيئا واحدا **ان ادعى علينا** مثلا **ادعى يدعيه** ٧  
وانكر الغير وادعى انها ملكه واقام المدعي البيعة **اشترأه**  
**فلان الغائب** تقبل بيته ويثبت الحكم على الغائب الحاضر  
حقا اذا حضر لغائب لزمه ولا يحتاج الى العادة البيعة وكذا  
اذا ادعى دار في يد غيره شفقة بان ذا اليد اشترأها  
من فلان وقال ذوا اليد لدار اركم اشترأها من احد ارقام  
المدعي بيعة انه اشترأها من فلان الغائب تقبل بيته ويثبت  
الحكم على الحاضر والغائب وهذا اذا ادعى على شخص دين على انه  
كفيل عن الغائب بامره فاقر الحاضر باكفاله وداكر الدين فان  
المدعي البيعة ان له على الغائب الفرد هم تقبل بيته ويثبت  
الحكم على الغائب والحاضر **النوع الثالث** ان يكون ما يدعيه  
عليه ما شئيين مثلا ان يدعى القاذف انه عبد فلان فيجوز عليه  
ان يبعون فاقام المقدوف البيعة ان مولاه الغائب اعقبه  
فيجب عليه ثمانون سوطا او قال المشهود عليه لسا هذان  
عبدان فاقام المدعي البيعة ان مولاهما اعقهما وهو عليهما  
فان بيئته تقبل ويثبت العتق على الغائب لان الحقيين  
كشئ واحد لا ينفك احدهما عن الاخر لان ولاية النيابة  
لا تنفك عن الخروجه لا ينفك عن الاحرار لهما اذا كان  
ما يدعيه على الغائب شرطا لما يدعيه على الحاضر فيظن ان كان  
الغائب يتصرف بالشرط لم تقبل بيته على الحاضر والغائب  
مثلا ان تقول المرأة لزوجها انك علقك طلاقي بطلاق فلان

19